بحرا الضياء

العدد ٣٦٤ - الأحد ٦ آب ٢٠٠٦م- ٦٧٥٦ آ

صلاح زينل

شهداؤنا راياتنا.. من سميل١٩٣٣ إلى زوعا ١٩٧٩

أويا أوراها

إن الحديث عن السابع من آب يوم شهداء شعبنا الكلدو آشوري السرياني الغيور ليس بالإمكان جمعه أو فهرسته في سطور أو صفحات، وذلك لما لهذا الحدث المشرف من ومعان وعبر في تاريخ وضمائر الأخيار من أبناء شعبنا وعلى الصعيدين القومي والوطني, وأيضا لما يحمله من مدلولات تكتيكية وستراتيجية وفق الحسابات والمصالح الجيوبولتيكية الوطنية والإقليمية والعالمية.

لذا شخصيا سأتطرق الى هذا الحدث المبجّل من وجهة نظر أقرب الى الواقع الملموس والمنظور وطريق الشهادة داخل صفوف الحركة الديمقراطية الآشورية الذين يكلل أعضاؤها باستشهادهم مسيرة الخالدين في سميل البطلة دفاعا عن ذات الحقوق القومية والوطنية وإثبات الوجود في أرض المهد والخلود عراقنا الحبيب.

إجلالا وفي السابع من آب من كل عام يحيي أبناء شعبنا الكلدوآشوري السرياني ذكرى شهداء شعبنا الميامين الذين قدموا أرواحهم الطاهرة ذودا عن حقوقنا ووجودنا في أرض الجدود بيت نهرين. لقد كانت سميل ١٩٣٣ بالفعل تلك الواقعة البطولية التي سطر فيها أبناء شعبنا ملحمتهم القومية والوطنية, بينما كانت جرائم وحشية ولطخات سوداء لا تحوي في طيّاتها أي مبرر.. لا أخلاقي ولا أنساني في جبين السلطة الرجعية الحاكمة آنذك, وبحق الاستعمار الأنكلوفرنسي الذي مرر مخططات الإبادة الجماعية مع سابق إصرار ضد شريحة أصيلة وتاريخية من شرائح بلاد الرافدين. وهكذا وبعد هذه الجريمة الدموية التي يندى لها جبين البشرية انهالت على أبناء شعبنا ضربات همجية وويلات جسام لا تمت للمدنية أو الحضارة بصلة، وذلك من أجل تهميش دورنا وإبعادنا عن مراكز القرار. كما مارست الحكومات الشوفينية المتعاقبة شتى الوسائل للوصول الى مبتغاها، وإحداها على سبيل المثال لا الحصر تلك التي كانت تعرف سياسيا تحت مصطلح "سياسة الترهيب والترغيب"، والتي كانت بمثابة الموت البطيء لشعبنا.

ومع كل تلك الممارسات التعسفية والهمجية وحجم شراستها بحق الشعب الكلدوآشوري السرياني، فإن النخبة أو الطليعة الواعية والمقدامة ضلت متيقظة ولم يتمالكها التجاهل ولا التغافل لفخاخ الشوفينيين وما كان يجرّوه من مصائب الإبادة على شعبنا، ومن دون أدنى شك كانت تلك الطليعة أشبه بتلك الجمرة المكسوة بالرماد والتي سرعان ما أتقدت فاضحة مخططات الأنظمة العنصرية تجاه أبناء شعبنا, وباترة تلك الأيادي الجرباء الممدودة صوب شعبنا والمزايدة على مصيره من أجل تخديره وإضاعته تحت أسماء وشعارات قومية أو وطنية باطلة وزائفة.

تلك النخبة الواعية والمتفتحة سرعان ما تكاملت ضمن هيكلية تنظيمية في الربع الأول من عام ١٩٧٩ تحت أسم "الحركة الديمقراطية الآشورية – زوعا".. هذا الفصيل السياسي المناضل الذي يبزوغه بث روح الحياة النقية في بواطن قضايانا، وليصير أيضا نبراسا وبكرا لما تجسدت فيه مقومات العمل القومي الصائب التي كنا نفتقر إليها من جهة, ولاتخاذه من العلمية والموضوعية نهجا ومن ثقة شعبنا الكلداني الآشوري السرياني ثوابت أساسية لبنيانه القويم من جهة أخرى.

وبعلو نجم الحركة الديمقراطية الآشورية وعلت معه راية الشهادة التي طال انقطاعها لما بعد شهداء سميل الخالدين, حيث أن مسيرة الشهادة في فكر "زوعا" تحمل معاني رفيعة، فهي صراع من أجل الوجود والهوية، وهي طريق التحدي والنضال, وهي قمة الفداء والتضحية، وإن الشهادة في فكر الحركة هي أصدق تعبير على الانشداد بالأرض واحتضانها، وإن الشهيد بحد ذاته هو قضية، كما وتعتبر الشهادة إحقاق الحقوق وصيانتها، و للشهادة في نهج الحركة أبعادا بطولية ومبدئية صادقة كونها تعني السبيل إلى إعادة الثقة وغرسها في نفوس شعبنا صوب قضاياه القومية والوطنية، وإن كل تلك المعاني تتجلى بوضوح ضمن مسيرة الحركة الميدانية.

الشهيد بخلوده الممجد يصنع طريق الحياة للآتي، ونيل أكليل الشهادة ليس بمستطاع إلا من قبل الأخيار الذين لهم الاستعداد الدائم والقناعة التامة والصادقة بآمال وآلام وأماني أمته والأهداف النبيلة التي يضحي من أجلها, وشهداء سميل الخالدة عام ١٩٣٣ خير شاهد على ذلك، وليتمم فيما بعد طريق أولائك الخالدين رافدا زيناه بدماء جديدة من أعضاء الحركة الديمقراطية الآشورية قيادة وكوادرا وقواعد.. من الذين وهبوا ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم خدمة لقضايانا القومية والوطنية "حقوقنا, حريتنا, وحدة شعبنا".

أود أن أتطرق الى حالة هي عبارة عن وجهة نظر شخصية لربما لا يشاطرني فيها أعضاء الحركة الرأي، وذلك بسبب صفة التواضع التي تتمالكهم وطبيعة نضالهم الجاد, لكني سأطرحها كونها وبحسب قناعتي هي الحقيقة, حيث ومن خلال متابعتي لمسيرة هذا التنظيم منذ أنطلاقته ورعيله الغيارى عام ١٩٧٩ توصلت الى خلاصة مفادهاأنني لم أشاهد أو أسمع أبدا وحتى الساعة على وجود فصيل أو منظمة تحت أي مسمى كان له الاستعداد للفداء بحياته والصمود بوجه المخاطر لخدمة قضايانا المصيرية الكلدانية الآشورية السريانية باستثناء أعضاء و مقاتلي الحركة الديمقراطية الآشورية، هؤلاء الإقداميين الذين يسابقون الموت ويسبقوه فعلا وبنالوا منه ليتوج كفاحهم بالنهاية بإكليل الشهادة.. هكذا هي عزيزي القاريء فلسفة أو حكمة الشهادة في مدرسة الشهداء لدى "زوعا", هذه الحكمة، وكما أسلفت، ناجمة عن قناعة تامة بقضايانا المصيرية, وفي عين الوقت أستنبطت منها أن الشهرة التي تهرع وراءها "زوعا" هو إكليل الشهادة أولا، والمنصب الذي تقاتل "زوعا" جاهدة من أجله هو عرش الشهادة ثانيا، والاثنان ليس بمقدور مزيفي الوقائع والأحداث ولا المزايدين على الشأن القومي نيلها ولا الأقدام إليهما.

لقد كنا على أمل.. وأمل كبير جداً على أن الجريمة النكراء التي ألمت بشعبنا الكلدوآشوري السرياني في سميل عام ١٩٣٣ إضافة الى العديد من الحقوق القومية والوطنية المشروعة لأبناء شعبنا تثبت في قانون العراق الجديد كجريمة قومية ووطنية بجانب بقية الجرائم والويلات وحقوق كل الأطياف العراقية التي تم تثبيتها, لكن وللأسف الشديد.. إن ما جرى كان العكس تماما وأسبابه غير خافية على أحد ونابعة من تصرفات لا مسؤولة طفت على السطح مبعدة شعبنا عن أساسيات الأمور والأهداف المقررة والنتائج المرجوة التي كان الأحرار الكلدوآشوريين السريان داخل الوطن وخارجه ينتظرونها ويتلهف في العراق الجديد.

وليس أخراً, أنه وكما هو معروف فإن نضال الحركة الديمقراطية الآشورية عبارة عن طريق غير سالك ومليء بالأخطار والمصادمات على اختلاف أشكالها، لكن ما يثير الدهشة هو أن عملية الإقبال للانضمام اليه في تزايد مستمر، ناهيك عن كثافة المؤازرين والمساندين على تنوع ثقافاتهم وميولهم ومناصبهم!!.. فيا ترى ما هي الأسباب الكامنة خلف ذلك؟. شخصيا أملك أحد هذه الأسباب وهو "أن العمل القومي في نهج زوعا الفكري والعملي عبارة عن سلوك و مسؤولية أخلاقية وإنسانية ومبدأ.

وفي الختام.. نحن كشعب كلدوآشوري سرياني لنا دائما وأبدا مواقفنا المتجذرة والثابتة تجاه شهدائنا البررة, لكن هذا لا ينفي أبدا ما تكنه ذواتنا وضمائرنا من مواقف مبدئية وراسخة تجاه شهداء شعبنا العراقي على أختلاف أطيافه الذين يروون بدمائهم العطرة كل ساعة وكل يوم أرض العراق الحبيب مسطرين بصمودهم وتلاحمهم مستقبل العراق الجديد.

المجد والخلود لأرواحهم الزكية.. المجد والشموخ لشهداء سميل والحركة الديمقراطية الآشورية وشهداء الوحدة..الموت والخذلان للإرهابيين ولمثيري نار الفتنة والانقسام.

دول العالم تضع شروطا قاسية لمنع دخول العراقيين إلى أراضيها

سعد حسين - بغداد

إعتاد العراقيون في العقود السابقة السفر الى الخارج للسياحة والعلاج والدراسة والعمل، ولم يخطر ببال العراقي حتى منتصف الثمانينات ان يرفض طلب منحه سمة الدخول الى دول اوروبا والولايات المتحدة، الا اذا كان مدرجا اسمه في القائمة السوداء لإرتكابه عملا مخالفا للقانون، اما دول الخليج العربي فكانت ابواب قنصلياتها مفتوحة لمن يطلب سمة الدخول اليها من العراقيين وكذلك الحال الدول العربية والاسلامية والآسيوية.

ابان سنوات السبعينات كانت بعض الدول مثل تركيا ويوغسلافيا ومصر ولوقت قصير تسمح بدخول العراقيين اراضيها دون حصولهم على سمة الدخول من قنصلياتها وانما كانت تكتفي بتأشير جوازاتهم في نقاط الحدود والمطارات، وكان العراقي يحظى باحترام وتقدير ويتلقى معاملة جيدة من قبل سلطات المطارات والاقامة في دول العالم كافة وبما يليق ويحفظ كرامته.

على اثر العمليات الارهابية التي حدثت في فرنسا وايطاليا والمانيا وغيرها من الدول الغربية وما اثير من شبهات بأن النظام العراقي السابق ودولا اخرى تقدم المساعدة للمجموعات الارهابية لا سيما جماعة ابو نضال بالنسبة للعراق، أضطرت اوروبا وغيرها من الدول الى وضع شروط ازدادت صرامتها بمرور الزمن لمنع رعايا دول عربية واسيوية بضمنها العراق من الدخول الى اراضيها الا في حالات استثنائية قليلة، وبعض السفارات ترفض اصلا تسلم طلبات الحصول على سمة دخول من العراقيين، وبعد انتهاء حرب الخليج الاولى ١٩٩١ ولغاية اليوم ولأسباب أمنية ولوقف الهجرة واللجوء الانساني يمكن القول ان العالم الاوروبي والكثير من الدول تمنع دخول العراقيين الى اراضيها مهما كانت الاسباب والمبررات باستثناء أعضاء الهيئة الدبلوماسية العراقية والوفود الرسمية.

في الواقع لسنا بصدد تقييم اجراءات الدول المشددة لمنح سمة الدخول الى العراقيين، فهذا الامر يدخل في سلطان وسيادة الدول على اراضيها واتخاذ آلية تدابير من شأنها حماية أمنها ومصالحها، ولكن المشكلة تكمن في سوء المعاملة التي يتلقاها العراقي في المطارات ونقاط الحدود والاقامة والتي تمس كرامته وبما ينتهك معايير حقوق الانسان والامثلة على ذلك كثيرة، منها التأخير غير المبرر للدخول عبر نقاط الحدود والمطارات رغم حصول العراقي على سمة الدخول الاصولية او اطلاق الكلاب لفحص العراقيين ومتاعهم وفي بعض الاحيان يرفض دخول العراقي اراضي الدولة مهما كانت اسباب ومبررات حصوله على سمة الدخول من سفارة الدولة المعنية.

يسود الاعتقاد على الصعيد العالمي ان العراقيين يرومون الهجرة الى الخارج او البحث عن فرص العمل او اللجوء الانساني والسياسي وهو تصور شمولي غير عادل خاصة بعد تغيير الاوضاع السياسية وزوال النظام السابق المتهم بارتكاب جرائم خطيرة ضد الانسانية وحقوق الانسان وممارسة القمع والاضطهاد ضد المعارضة فضلا عن اتهامه بدعم جماعات ارهابية.

هذه الاسباب لم تعد قائمة وليس هناك ما يدعو الى منع العراقيين من زيارة الدول الاوروبية والاميركية والاسيوية، فهناك في بعض حالات طلب سمة الدخول مبررات ملحة وانسانية كالحصول على العلاج الطبي وزيارة الاقارب والدراسة في الجامعات الاجنبية وهؤلاء ليسوا بحاجة الى أية مساعدة انسانية او انهم ينافسون مواطني الدولة المعنية في الحصول على فرص العمل.. ولعل اكثر ما يزعج العراقيين هي دول الجوار التي تعتبر المنفذ الرئيس للعالم الخارجي، فعلى سبيل المثال فرضت الاردن قيودا مشددة على دخول العراقيين اراضيها منها منع من هم بسن ١٨ – ٤٥ سنة من الدخول مما سبب معاناة لا حصر لها تمثلت في الموافقة على دخول رب الاسرة وزوجته واولاده الصغار دون اولاده الكبار، بعض الأسر تستخدم الاردن منفذا مؤقتا للانتقال الى دولة ثالثة ومع ذلك لا يسمح لهذه الفئة العمرية باستخدام الاردن كدولة للعبور "ترانزيت".

هذه الاجراءات القاسية من جانب السلطات الاردنية تتعارض اصلا مع مبدأ حسن الجوار وتؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين كما انها تقلل من عائدات الاردن السياحية، فكما هو معروف فأن العراقي في الاردن ينفق من ماله الخاص وهذا يحرك بطبيعة الحال جميع المرافق السياحية والخدمية، فاذا كان السبب في اعتماد اجراءات مشددة وقاسية ضد العراقيين منعا لتسلل الارهابيين، فأن هذا التبرير غير عادل، إذ لا يجوز ان يكون الاستثناء قاعدة شمولية ضد شعب بأسره، كذلك فأن نقاط الحدود السورية تبتز العراقيين وتجبرهم على دفع مبلغ بحدود "٥" دولار يوضع في الجواز للحصول على سمة الدخول كما ذكر ذلك العديد من الزوار العراقيين وفي دول اخرى يلقى الرعايا العراقيون معاملة تتميز بالمذلة من قبل سلطات الاقامة لتمديد بطاقات اقاماتهم.

عندما تواجه حكومة "أ" قيودا صارمة ضد رعاياها تفرضها حكومة "ب"، تضطر هي ايضا الى اتخاذ اجراءات مماثلة على اساس مبدأ المعاملة بالمثل وفي حالات اخرى تبعث بوفود رسمية للوقوف على الحالة وتذليل العقبات ازاء منح رعاياها سمة الدخول، وبالنسبة للعراق فأن مثل هذه الاجراءات على ما يبدو لم نسمع بها، فحكومتنا ما تزال منشغلة ومهتمة بقضايا تعتبرها أهم ولم تلتفت الى هذه المسألة الحيوية التي يعاني منها العراقيون وخاصة من قبل دول الجوار.

ما نأمله ان تتحرك سفاراتنا وتصدر الحكومة توجيهاتها لحماية ورعاية مصالح العراقيين فيما يتعلق بسفرهم واقامتهم في الخارج وبما يمنع المساس بكرامتهم.

بين خلافات السياسيين وسراب وعودهم

القادة السياسيون معنيون أكثر من غيرهم بتأجيل الخلافات لتدارك حراجة الموقف وخطورة المنعطف

حميد الموسوي

من الطبيعي أن يختلف القادة على كافة المستويات والسياسيون منهم بوجه خاص، بل يجب أن يختلفو حتى على مستوى الكتلة الواحدة والحزب الواحد، حيث ان الاختلاف البناء رحمة وبالتالي فهو يدفع جميع الأطراف للبحث والتقصي بغية الوصول الى افضل النتائج وإثبات صحة الرأي، ولابأس أن تظل المسائل الخلافية داخل اروقة خاصة ولا يطفو للسطح الا المفيد منها حتى لا تصاب القواعد الجماهيرية بمزيد من الإحباط والقنوط وتخيب آمالها بقادتها الذي عقدت العزم عليهم فخذلوها!.

صحيح أن الخلافات السياسية سمة من سمات الأنظمة الديمقراطية المتحضرة وحالة صحية تشهدها دول العالم المتمدن.. لكن أن تتحول هذه الخلافات الى هاجس يومي يصاحب الساسيين في حلهم وترحالهم، فيخرجون القرار من نفق مظلم ليدخلوه في نفق معتم ثم ليبقى عالقا رهين حلقة مفرغة ليس لها بداية ولا نهاية وفي ظل هذا الظرف الحرج المتوتر، وتحت ضغوطات هذا الوضع المتأزم الدامي.. فهذا هو المرفوض وهذه هي المثلبة وهذا قمة العجز الذي يزري بصاحبه وربما يسقطه في نظر خصومه واتباعه على حد سواء!.

جلسات تتبعها جلسات.. مؤتمرات تجر مؤتمرات ولقاءات مكثفة وأخرى مفككة.. وبين ذين وذين.. وهذه وتلك، لا يملك المواطن إلا التعلل بعسى ولعلما.. والتطلع الى مفرادت التخدير والتسويف!، ولا شك أن الشارع يزداد قنوطا واحباطا وهو يرى الخلافات تتفاقم بين قادته السياسيين وتتحول الى شكل من اشكال تربص الرأي بالرأي الآخر، ورفض مسبق لكل طروحات الطرف المقابل ووضع العراقيل امام أية مبادرة يتبناها الآخر، وفرض الشروط التعجيزية المسبقة التي تجبره على رفضها ووضعه بالمقابل شروطا يعلم أنها مرفوضة مسبقا.. لتستمر هذه الدورة المملولة المثيرة للقرف والسأم والتبرم شأنها شأن "محاكمة القرن"!.. وحالها حال القبض على الإرهابيين التي صارت معروفة النهايات، وأقرب للاستهلاك المحلي والإعلان الدعائي منها الى الحزم والجد في صنع القرار الحي الثاقب.

من المؤكد والثابت أن جميع برلمانات العالم المتحضر على وجه التحديد تشهد خلافات حادة، وانقسامات متواصلة في الرأي، وجدلاً حاد الشجار والعراك، وهذا ديدن كل الحركات والأحزاب والكتل السياسية المكونه للهيئات الشرعية والمنضوية تحت قبة البرلمان، لكن الذي يميز خلافاتها ويطغي على جدلها أنها تصب في رافد واحد وتتوخى الطريق الأقصر، والنتائج الأفضل بغية التوصل الى القرار الأصوب الذي من شأنه تقديم الحلول المثلى لمشاكل المجتمع وانهاء ازماته والقضاء على معاناته والبحث عما يوفر الرفاه والعيش الرغيد للناس ويغريهم بالأمن والأمان مع الأخذ بالاعتبار أن تلك القرارات قد لا ترضي الجميع وقد تتقاطع مع رؤى بعض الأطراف، وليست بالضرورة استفادة الجميع بنفس النسبة، كل ذلك يجري تحت قبة البرلمان ويحسم الأمر تشريعيا ليأخذ طريقة الى التنفيذ عبر قنوات الرئاسات الثلاث.

عسى أن لا تطول معاناه المواطن الصابر المضغوط بين خلافات السياسيين ومفخخات الإرهابيين

لكن ما نراه وعلى مدى السنوات الثلاث المنصرمة أن خلافات بعض سياسيينا هي خلافات مبيتة أحيانا ومقصودة تارة ومعرقلة تارة أخرى وخلاف لأجل الخلاف ولا تخلو من خلافات آيدلوجيه كان المفروض أن لا تنقل الى قاعة البرلمان، وخلافات ناجمة عن عدم تقبل البعض للخارطة السياسية العراقية الجديدة التي رسمتها عملية التغيير. ومع خطورة استمرار هذه الخلافات وما تجره على العملية السياسية من كوارث وماتثيره من ازمات تزيد الأوضاع السيئة المتردية سواءا وإرباكا فإنها تخرج من دون حلول ومن غير نتائج.. والمزيد من التأجيلات.. والكثير من رفع الجلسات وتعليق القرارات وتمييعها، والأدهى والأنكى ان هذه الخلافات تتحول الى تهديدات مبطنة وعداءات شخصية تثيرها التصريحات غير المتوازنة وغير المسؤولة من البعض عن عقله ودن قصد في اكثر الأحيان، فتتلقفها بعض الفضائيات كمادة اعلامية دسمة جاعلة منها بالونات للتشهير والنكاية والشماته وقلب الحقائق وتشويه الصور وبث المزيد من سموم الفتنة والتحريض لتوسيع هوة الخلاف وتعميق فوهات الجراح وشحذ سكاكين الاحتراب، واطالة زمن الخراب والفوضى والذبح والتهجير والتدمير. عدوى الخلافات والاختلافات الطاغية على كل السلوكيات والتصرفات والمخيمة على الحالة السياسية بشكل خاص بحيث صارت طابقا مميزا وهوية بارزة، انتقلت تلقائيا إلى ديوان الحكومة ومؤسساتها: شخصيات وأنماط إدارية.. وزراء ووزارت!، وهذه أخطر من سابقتها. فانتقال الخلافات من داخل الحركة أو الكتلة السياسية إلى قاعة البرلمان وتحولها إلى خلاف بين البرلمانيين أنفسهم له ما يبرره على أن لا يستفحل إلى عداوات تعطل مسار العملية السياسية واتخاذ القرارات الهامة، لكن.. أن تنشب الخلافات بين أعضاء السلطة التنفيذية فهذا غير مقبول كونهم يمثلون العراقيين جميعا ولا ينفذون ما تمليه عليهم أحزابهم فقط ولا يتحدثون نيابة عنها وإلا عادوا إلى قاعة البرلمان وعملوا كمعارضين.

لا شك أن الأخوة السياسيين المنظوين في العملية السياسية كبرلمانيين وكحكوميين يعرفون أكثر من غيرهم حراجة الموقف، ويعون المنعطف الخطر الذي تحاول بعض الأطراف الخارجية وضع العملية السياسية فيه وجرها إلى الهاوية من خلاله، وعليه فإنهم يتحملون مسؤولياتهم التاريخية أمام الله تعالى وأمام الشعب الذي وضع ثقته العالية بهم، وسلمهم مقاليد أموره بعد ما عانى من سني القهر والاضطهاد والحرمان، على أمل إخراجه من هذه المحنة.. لا أن يزيدوها تعقيدا أو يضيفوا لها مآزق بخلافاتهم المستمرة وتشتت خطابهم السياسي.

تضارب تصريحات المسؤولين وتشتت خطابهم السياسي أطال أمد المحنة وزادها تعقيدا

عسى أن لا تستمر طويلاً معاناة المواطن الصابر المضغوط بين مفخخات الإرهابيين وخلافات السياسيين.

إلى من يهمه الأمر
أيها الكبار.. اعطفو على الصغار

طلال فكتور - كركوك

يبدو ان أزمة البنزين اصبحت قضية مستعصية وحلها اصبح شبه مستحيل وهي في تدهور مستمر بمرور الأيام حتى ان وزارة النفط وبالذات دائرة المنتوجات النفطية قد اعلنت صراحة ان ازمة البنزين والوقود اصبحت من الأمراض المستعصية وأحالت موضوعها الى وزارة الصحة لاستيراد دواء خاص لمعالجتها ودرج هذا الدواء في بطاقات الأدوية المزمنة اسوة بباقي الأمراض المستعصية!!.

والى حين وصول الدواء المناسب عمدت بعض دوائر المنتوجات النفطية في بعض المحافظات الى تسييس هذه القضية وتخصيص بعض محطات الوقود للأحزاب والدوائر المهمة وذلك بتنظيم باجات خاصة لمنتسبي تلك الاحزاب والدوائر للدخول الى تلك المضخات والتزود بمادة البنزين، وبعد ان اصبح صرف الباجات مطلق وبمزاجية "هذا شقيقي وذاك ابن عمي وهؤلاء ابناء الجيران" عاد الزخم على المضخات الخاصة ويزداد خاصة عندما يتصرف السيد مسؤول الدخول من الباب النظامي بإنسانية عالية جدا ويسمح بدخول المركبات التي لا تحمل باجات وبدون طابور اما الذين يقفون في الطابور قبل شروق الشمس وتحت لهيبها في آب اللهاب، فلا يستحقون انسانية بواب المضخة، حيث ينتهي الضخ احيانا قبل الظهيرة ويعود الواقفون ادراجهم آملين الحصول على عصب الحياة في اليوم القادم، وهكذا كل يوم يعاد نفس المشهد.

وكانت دائرة المنتوجات النفطية وبالتنسيق مع مجلس المحافظة الموقر في إحدى المحافظات قررت التداول في هذا الشأن، وبعد المداولات المطولة وتشكيل اللجان الاختصاصية جدا في هذا الموضوع من حملة الشهادات العليا واغلبهم من منتسبي الأحزاب الفاعلة في الشارع اليوم، خرجوا بقرار وهو تقليص الباجات المصروفة وحصرها فقط على منتسبي او عجلات الأحزاب الكبيرة، اما باقي الأحزاب والدوائر التي يسمونها صغيرة فلا باجات لهم وعليهم تدبير امورهم بأنفسهم!، ولا خوف على عجلات بعض الدوائر حيث تدخل مضخات الوقود عنوة وهي محملة بمنتسبيها المدججين بالسلاح وتأخذ حصتها وحصة أصدقاء وجيران الموظفين. اما الأحزاب الصغيرة التي لا تملك ميليشيات ولا يسمح لمنتسبيها بحمل السلاح صارت عجلاتها مركونة في مقراتها مصابة بالشلل لأن خزانات الوقود فيها فارغة. وهنا اوجه كلامي وتساؤلاتي المشروعة الى السادة المسؤولين في وزارة النفط ومسؤولي الأحزاب الكبيرة والمحافظين الكرام، هل اطلعتم على هكذا ممارسة؟، وهل نوقش موضوع البنزين في مؤتمرات المعارضة العراقية في لندن وصلاح الدين والناصرية؟، وهل وصل نظام المحاصصة الى مادة البنزين؟، واذا كان هذا هو الحال.. فخوفي ان تصل المحاصصة الى الخبز والصمون فتأكل الأحزاب الكبيرة خبز وصمون الحنطة والصغيرة خبز وصمون الشعير اما المستقلين من ابناء شعبنا فليأكلوا ما يأكلون ولا علاقة لنا بهم.

وأخيرا هل يستحق ابناء شعبنا ان نعامله بهكذا طريقة؟، ايها الكبار اعطفوا على الصغار واعطوهم شيئا من ما تأكلون لأنهم اخوانكم في المواطنة والدين والنضال.. ولا كبير الا الله العلي العظيم.. والسلام عليكم.